وتحت غطاء الاوضاع الداخلية اللبنانية وضرورة « أيجاد حل للازمة اللبنانية » شهرت الحكومة اللبنانية حربها على المقاومة الفلسطينية وجاءت قرارات اجتماعها الاخير لتوكل الى قوات الردع جمع السلاح الفلسطيني المنظور والمنقول ووضع خطة أمنية لتطبيق اتفاقيتي الرياض والقاهرة وما تلاها مع الاخذ بعين الاعتبار المستجدات والقرارات الدولية وهذا يعني كما ذكرت قرارات مجلس الوزراء سحب المسلحين الفلسطينيين من المناطق التي لا تنص عليها الاتفاقات ومن المناطق التي تتواجد فيها خارج اطار عمل قوات الردع دون « اي مبرر شرعي » .

واذا خرجنا من اللعب على الالفاظ واستعمال الكلمات البراقة حيث تختبىء الامور تحت شعار الاتفاقات والقرارات الدولية والمستجدات ، نجد ان الاتفاقات آلتي وقعت بين منظمة التحرير والنظام اللبناني ، في الرياض والقاهرة وشتوره وغيرها تنص على تواجد المقاومة في العرقوب والمناطق الحدودية ضمن اطر جغرافية محددة وفي المخيمات . غير ان « المستجدات والقرارات الدولية » تشير بوضوح الى الغزو الصهيوني للجنوب والجيب الفاشي المتحالف مع اسرائيل والقوات الدولية التي كلفها قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ تأمين الانسحاب الاسرائيلي ، فأمنت بناء لرغبة الامبريالية والنظام اللبناني ابعاد المقاومة وحماية الجيب الفاشي في الجنوب .

ان « الاخذ بعين الاعتبار » ما ذكرته قرارات مجلس الوزراء يعني تجريد المقاومة من سلاحها ومنعها من التواجد خارج العرقوب والمناطق التي تنص عليها الاتفاقات ، وبما ان وجودها في هذه المناطق يتضارب مع القرار الدولي رقم « ٤٢٥ » فان وجودها الحالي بات غير شرعي .

وليثبت الحكم حسن نياته فقد ابى تحميل الجبهة « اللبنانية » مسؤولية الاحداث وجاءت قراراته لتوحي ان علة العلل تكمن في المقاومة الفلسطينية وفي القوات الفلسطينية « التي دخلت خلال الاحداث الاخيرة الى لبنان » وبالتالي طالب باخراجها « بالسرعة القصوى » ... ولا تكمن خطورة واهمية قرار الحكومة اللبنانية في أنه اعلان بعزم الحكم على لعب دوره في تصفية المقاومة فحسب ، بل تتمثل ايضا في اعطاء الجبهة « اللبنانية » ورقة للضغط ، بحيث يصبح شرطها الاساسي للتخلي عن سلاحها هو تنفيذ القرارات الاخيرة المتعلقة بالمقاومة وبسحب تواجدها المسلح في الجنوب وخارجه ، وتعود الامور لتدور في دوامة الحديث عن الاولويات في التنفيذ مما سيسمح للقوى الفاشية بالانتقال الى خطوة اخرى متقدمة من مخططها . ومن جهة ثانية تسمح هذه الورقة بالضغط على قوات الردع العربية المكلفة بتنفيذ القرار ، ويصبح مطالبتها بالتنفيذ ، أما عاملا في اظهار « انحيازها » واما سبيلا لخلق التوتر بينها وبين المقاومة .

السعودية تعزز دورها المباشر

واذا كانت مقررات « بيت الدين » وقرارات مجلس الوزراء اللبناني قد اعادت تثبيت المبادرة في يد الرجعية المحلية ، فانها ايضا ابقت المبادرة في يد الرجعية العربية ليس على الساحة اللبنانية فقط انما على صعيد المنطقة .

فالتغير المفاجىء في دور القوات السعودية العاملة في اطار قوات الردع العربية ليس مجانيا . فهذه القوات أتت حتى مؤتمر « بيت الدين » ان تلعب دورا عسكريا في احداث لبنان ، وذهبت الى حد رفع حواجزها المتواجدة في المنطقة الخلفية البعيدة عن الاشتباكات (حاجز الروشة وغيره) .. فما آلذي دفع القوات السعودية الى لعب دور عسكري والانتقال الى مواقع حساسة في برج رزق وعلى جسور بيروت ؟

لا شك بأن انتقال القوات السعودية من موقعها الماضي الى لعب دور عسكري مباشر يعبر عن الدور المتزايد الذي تسعى السعودية لملئه على صعيد المنطقة . وهو الدور الذي يتلخص بضرورة امتصاص ردود الفعل العربية على نتائج التسوية المصرية ـ « الاسرائيلية » وتطويقها وجر الاطراف العربية الاخرى الى مجرى التسوية تحت غطاء الاعتدال . ومن المعروف ان ازدياد النشاط السعودي في لبنان والمنطقة مؤخرا سبقته اتصالات مكثفة لوزير الخارجية السعودية في الولايات المتحدة وفرنسا بعد انتهاء اعمال مؤتمر كمب ديفيد . وتصب الجهود السعودية الراهنة على الساحة اللبنانية في محاولة منع تحويل هذه الساحة الى قاعدة لافشال نتائج كمب ديفيد وضرب « التسوية» في المنطقة . ولهذا تركزت الاتصالات السياسية للسفير السعودي ووزير الخارجية السعودية على ضرورة انقاذ « المعتدلين » داخل الجبهة « اللبنانية » ومنع تطور الصدامات الى معركة مفتوحة ضد المشروع الصهيوني ـ الفاشي وبالتالي الى معركة ضد التسوية ايضا . وقد أدت هذه الجهود خلال مؤتمر بيت الدين وبعده الى نتائج واضحة وفضلا عن كونها تركت آلقوى الفاشية تلتقط انفاسها فانها حققت خطوة هامة تجري محاولة طمسها آلآن . فقد عملت الديبلوماسية السعودية على طريقة الوزير الاميركي السابق كيسنجر آي جعلت ضرب القوى الفاشية في مناطق معينة امرا صعبا وبدأت بذلك تخلق امرا واقعا وربما انتقل هذا الدور تدريجيا الى محاور اخرى ليزيد الى الجبهة « اللبنانية » كسبا جزئيا جديدا تستخدمه في مصلحة مشروعها الرامي الى السيطرة على كل لبنان .

وهذا الامر يفسر الارتياح الذي لقيته مقررات بيت الدين من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، ويفسر ايضا استمرار الهجوم الفاشي وتصاعد تصريحات الجبهة « اللبنانية » ضد وجود الردع عموما والقوات السورية خاصة فقد وجد تحالف شمعون ـ الجميل في ما جرى فرصة لنقل المعركة الى اماكن جديدة تؤكد امام الرأي العام ان الصدامات تتم دائما في اماكن تواجد القوات السورية وتسهل بالتالي امكان الصاق تهمة آفتعال الصدامات بهذه القوات .

موقع ما يجري في لبنان من المخطط الامبريالي

من الطبيعي ان يساعد ارتباط الوضع اللبناني بالوضع في الشرق الاوسط في فهم وتحديد موقع الخطوات الاخيرة من الجهود التي تبذلها الامبريالية والرجعيات العربية «لترتيب » اوضاع المنطقة . فقد بات من الملح تذليل العقبات أمام التسوية في الشرق الاوسط بعد ان اخذت هذه التسويات شكلا عمليا يقطع في الوقت آلراهن خطوات سريعة. ولا شك بأن الامبريالية ، التي لم تفقد المبادرة في المنطقة ، لا تنوي آن تترك الفرصة الذهبية التي امنها السادات باعترافه « باسرائيل » دون ان تستفيد منها ، ودون ان تسعى لتعميم نتائج كمب ديفيد على جميع الجبهات العربية بعد ان نجحت على الجبهة المصرية في تأمين مصالحها .

وتعميم نتائج كمب ديفيد وتذليل العقبات امامها يعني عدة امور عملية :

اولا : ضرب المقاومة الفلسطينية وما تمثله من امل للجماهير الفلسطينية والعربية ، خصوصا بعد ان ادى الالتفاف الجماهيري حولها الى جعلها عقبة اولى في طريق التسوية وهذا الهدف ليس جديدا فقد عملت « اسرائيل » والرجعيات العربية منذ نشوء المقاومة على محاولة تصفيتها وان كانت قد نجحت في اخراج وجودها العلني من الاردن ، وفي وضع حاجز بينها وبين العدو في جنوب لبنان فانها لم تتوصل بعد الى ازاحتها كعقبة اساسية على الصعيدين السياسي والعسكري . وعلى العكس فقد تصلب عود المقاومة واكتسبت الى جانب فعاليتها العسكرية في الارض المحتلة وزنا سياسيا لم يعبر عنه الاعتراف الرسمي العربي والدولي فقط ، بل عبر عنه تأييد الجماهير العربية عموما والجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة وخارجها خاصة وهذا التأييد هو المنبع الاساسي لقوة المقاومة واساس الاعتراف بها . ومن هنا فان خلق بدائل فلسطينية ترضى التعاون مع العدو والدخول في اطار التسوية يتطلب بالدرجة الاولى ازالة المقاومة الفلسطينية واضعافها وتفريغها من محتواها . والخطوة الاولى على هذا الطريق هو منع المقاومة من ممارسة دورها القتالي ضد العدو لتفقد بذلك مبررات وجودها . واذا كان اخراج المقاومة من الاردن واقفال الجبهات العربية في وجهها ثم وضع القوات الدولية والجيب الفاشي في الجنوب هي خطوات في هذا الاتجاه فان مقررات الحكومة اللبنانية جاءت لتخدم الهدف نفسه .

ثانيا : ارباك دول الصمود والتصدي وجرفها عن مواجهة التسوية تمهيدا لاضعافها وجر النظام السوري الى اطار التسوية في المنطقة . وهذا الامر يتطلب تطويق المعارضة لخطوات السادات وتليينها من جهة وخلق اوضاع متوترة باستمرار في الساحة اللبنانية من جهة ثانية لاشغال « جبهة الصمود » والنظام السوري عن مواجهة ما يجري « ترتيبه » في الشرق الاوسط .

وتدرك الامبريالية والولايات المتحدة في الطليعة ان ازالة هاتين العقبتين تمهد الطريق امام نقل ما تم على الجبهة المصرية الى جميع الجبهات الاخرى لان ما يمنع النظامين الاردني واللبناني من السير في خطى السادات هو وجود القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية ومعارضة بعض الدول العربية لهذا النهج .

من هنا يبدو واضحا ارتباط التحركات الدولية العربية وتحركات النظام اللبناني والجبهة « اللبنانية » فيما بينها حيث ان هذه القوى تواصل التحكم بالاوضاع وتمسك بالمبادرة بين ايديها ولن تتخلى عنها طوعا او اعتمادا على بيانات حسن النيات .

هل تستطيع القوى الوطنية استلام زمام المبادرة ؟

لقد سارعت الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية الى نجدة النظام اللبناني والجبهة « اللبنانية » في مؤتمر « بيت الدين » حين خشيت ان تتطور المعارك المحدودة الى معارك ابعد مرمى تأخذ فيها القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية دورها في احباط المشروع الفاشي وفي قطع الطريق على محاولات الامبريالية والرجعية العربية تحويل لبنان الى ساحة لاذلال واخضاع القوى الوطنية والقوى المناهضة للتسوية .

ومن الطبيعي ان تواصل القوى الرجعية التمسك بمخططها طالما وجدت ان المبادرة بين يديها . وقد اثبتت التجربة المرة السابقة ان تقديم تنازلات مجانية للقوى الفاشية والنظام اللبناني لن يدفع هذه القوى سوى الى تصليب مواقفها والاندفاع في مخططها . فالدعم المبدئي الذي قدمته الحركة الوطنية للرئيس سركيس لم يمنع الرئيس اللبناني من الاندفاع اكثر فاكثر الى مواقف الجبهة « اللبنانية » وكذلك لم يمنع اعلان حسن النيات عن سحب المسلحين والمظاهر المسلحة وتأييد مقررات بيت الدين ، لم تمنع الحكومة اللبنانية من فتح ملف المقاومة ومن تضييق الخناق على الحريات وتثبيت شرعية الجيش وقيادته الراهنة .

ولهذا فان الخطوة الاولى الضرورية تمهيدا لانتزاع المبادرة من يد الرجعية تتمثل بضرورة وقف التنازلات التي تقدمها الحركة الوطنية والمقاومة خصوصا وان هذه التنازلات انتقلت من موقف تكتيكي تفرضه ظروف معينة الى نهج يقدم التنازلات الواحدة تلو الاخرى . وبعد هذه الخطوة يصبح من الضروري ان تعتمد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اساسا على الجماهير التي اثبتت انها الضمانة الوحيدة والدرع الوحيد القادر على احباط جميع محاولات التصفية وبات ضروريا الانتقال من دوامة التنازلات الى تنظيم هذه الجماهير وتعبئتها وفضح المخططات التي تستهدفها .

اما الحلقة الثانية الهامة فانها تتمثل بان تنتقل جبهة الصمود والتصدي الى مواقع اكثر فاعلية في مواجهة المخطط الامبريالي الذي تشارك الرجعية العربية والمحلية في تنفيذه على ارض لبنان وبما أن الجهود التي تبذلها الرجعية العربية والامبريالية تستهدف اضعاف القوى الطليعية والاساسية التي توآجه التسوية وتعمل على احباطها فان الصمود في وجه التسوية والتصدي لها يتطلب دعم القوى الوطنية في لبنان ودحر المخطط الفاشي وتحويل الساحة اللبنانية الى حلقة تلعب الدور الاساسي في احباط نتائج كمب ديفيد .

مجلس الوزراء : تنفيذ مقررات بيت الدين بما يلائم الجبهة اللبنانية

مهجَّر عن مهجَّر .. يفرق !!

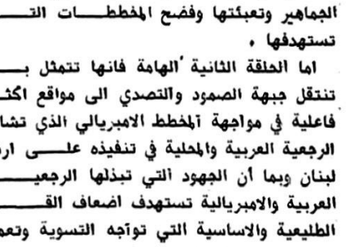

خلال الاحداث الاخيرة التي شهدتها المنطقة الشرقية لبيروت وبعض قرى الجبل ، ومع تقلص حدة الاشتباكات انتقل وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس اللجنة العليا للاغاثة أسعد رزق الى سراي جونيه واتخذ منها مركزا لمعالجة شؤون المهجرين . وقد لقيت هذه الخطوة ترحيبا عاما كونها عبرت عن اهتمام الدولة بمسألة المهجرين وضرورة تأمين متطلباتهم وعودتهم الى بيوتهم قبل حلول فصل الشتاء . وقد اضطرت اللجنة العليا للاغاثة الى الاستعانة بالمساعدات المخصصة لنازحي الجنوب والمتضررين من الغزو الصهيوني لتوزيعها على مهجري المنطقة الشرقية واعرب الوزير رزق عن امله في آن تتمكن اللجنة من اعادة هذه المساعدات الى نازحي الجنوب .

اذن الدولة لم تكن غائبة كما يحاول البعض ان يوحي دائما . فقط نتساءل لماذا لم ينتقل الوزير رزق الى صيدا ولن نقول الى النبطية او صور خلال الاجتياح الصهيوني للجنوب للاهتمام بشؤون المهجرين الجنوبيين ؟ ولماذا انتظرت مساعدات الجنوبيين في المستودعات ولم تعط الى اصحابها في حينها رغم المطالبات المتكررة ؟

لقد انتقل انحياز السلطة الرسمية الى درجة التمييز والتفرقة بين المهجرين الذين وحدتهم المهنة وشردهم المخطط الفاشي ـ الانعزالي ـ وممارسات التحالف الصهيوني ـ

فلم تكتف باهمال مطالب المواطن الجنوبي ، بل تقاعست ايضا في تقديم المساعدات الى مهجري المنطقة الشرقية لبيروت الذين توجهوا الى المنطقة الغربية ، وكأن هرب بعض الاهالي من الارهاب الفاشي ومحاولة الخروج من الغيتو الانعزالي ، أصبح ذنبا يستحق مرتكبوه ان يحرموا من المساعدات المخصصة لهم .

ولكن انحياز السلطة الرسمية لم يظهر هنا فقط ، فالاحداث الاخيرة اظهرت جوانب عديدة ليس اهمها ان المدارس الرسمية لم تفتح في لبنان بناء لرغبة الفاشيين الذين يعتمدون في قتالهم على الطلاب بينما لم تغلق بسبب الاجتياح الصهيوني وتشريد الاهالي والطلاب في الجنوب .

واذا كانت الدولة قبلت ان يدفع طلاب لبنان ثمن المخطط الفاشي فليس هذا هو المظهر الوحيد لانحيازها الى جانب الجبهة « اللبنانية» غير اننا لسنا هنا في مجال التعداد .